

بورتريه

أحمد الخطيب... وسيط قطر في القلمون

المفاوضات لـ «الأخبار» أن وساطة الخطيب رفضت بداية من قيادتي «النصرة» و«الدولة»، وأن أمير «النصرة» أبو مالك التلي رفض استقباله في بداية مهمته. ثم طلب منه عناصر التنظيم الإتيان بتصريح من الحكومة اللبنانية يُدوّن فيه موافقتها كتابياً على مبدأ المقايضة وتفوض إليه التفاوض بالنيابة عنها. حال «الدولة» معه ليس أفضل من «النصرة»، فيما لا يعيره تنظيم «الدولة» أي أهمية، لاعتباره أن لا قدرة له على فعل شيء، ويرفض اعتباره موفداً قطرياً، مؤكداً أنه «ليس مكلفاً رسمياً من الدولة القطرية».

تعددت مغامرات الخطيب بين بيروت والبقاع. ففي إحدى المرات، وأثناء مروره بسيارة مزودة بزجاج حاجب للرؤية تحمل لوحة سورية في محلة الطريق الجديدة في بيروت، هاجمه شبان قبل أن تتدخل القوى الأمنية وتقله إلى المخفر. كان حينها برفقة أحد أصدقائه المدعو حسن الحجيري، ابن بلدة عرسال، الذي يعمل في مجال باصات النقل التابعة لشركة الصاوي زنتوت. وفي حادثة أخرى، ترددت معلومات عن توقيفه على أحد الحواجز أثناء محاولته إدخال حافلتين محمّلتين مساعدات إنسانية إلى عرسال. تشبّه المصادر الخطيب بالناشط الإعلامي علاء الشيخ، ابن بلدة الرستن الذي نشط على هواء الفضائيات الداعمة لـ «الثورة السورية» قبل أن يُصبح لاحقاً أحد أمراء الحرب فيها. وتذكر المصادر أن الشيخ كان في البداية يتسول المال من رجال الأعمال السوريين لدعم مجموعة هنا أو نقل مساعدة إلى هناك، قبل أن يتحول إلى أحد أثرياء «الثورة» الجُد. لا يقصد هنا الإساءة إلى المفاوضات السوري، لكن حصيلة الوساطة حتى الآن لا تعدو كونها فقاعة إعلامية لم تُحقق شيئاً مما حققه الوسيط السابق مصطفى الحجيري المشهور بـ «أبو طاقية»، الذي نجحت وساطته في إخراج 13 عسكرياً.

مالية لأفراد سوريين محتاجين. وتشير أيضاً إلى أن الخطيب كان ناشطاً إعلامياً سابقاً، عمل بداية على جمع معونات من التجار في العالم وعدة شركات من دبي، ثم يُرسلها عبر فواز الخطيب، صاحب شركة ساكا، إلى الداخل السوري. ارتباط الخطيب بالجماعات المسلحة بدأ مع المجموعات التي خرجت في ريف حماه، وربطته صداقة وطيدة بقائد «كتيبة أبو الفدا»، المرتبط بحركة الإخوان المسلمين، قبل أن يتابع «جبهة النصرة». وهو كان على تواصل دائم مع «كتيبة أحمد الخلف» و«لواء أبو مالك الكردي»، لتلخص إلى القول إن هذه العلاقات مهّدت لتأديته دور المفاوضات بحكم معرفته الواسعة بعدد من القيادات في صفوف مجموعات المعارضة المسلحة.

لم يسجل للمفاوض السوري أي تصريح، لكن سرت روايات عن مغامراته في ملف التفاوض. وتكشف مصادر قريبة من

المفاوض أحمد الخطيب. اسم لمع أثناء مفاوضات تحرير المسكرين الأسرى لدى «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية» في القلمون. الخطيب سبق أن أنجز صفقة راهبات معلولاً بنجاح. لكنّه لم يُحقّق شيئاً حتى السامحة في ملف المسكرين الأسرى

رضوان مرتضى

بعد مرور شهر على أسر العسكريين اللبنانيين، سُربت معلومات عن وساطة قطرية محتملة، بعد نجاح دورها في ملف راهبات معلولاً اللواتي احتجزتهن «جبهة النصرة». ولم تُكد تَمُرّ أسابيع قليلة حتى خرج إلى العلن اسم وسيط قطري يُدعى أحمد الخطيب، ليتبين أنه سوري الجنسية، وليس قطرياً. الخطيب نفسه كان قد شارك في مفاوضات إطلاق سراح الراهبات.

اهتمام القطريين بملف العسكريين الأسرى لا يُشبه اهتمامهم بملف الراهبات. فهم لم يُرسلوا موفداً قطرياً، كما حصل سابقاً. ورغم وصف الخطيب بالموفد القطري في وسائل الإعلام، فإن مصادر قطرية تقول إنه «ليس مكلفاً رسمياً من الحكومة القطرية بالوساطة».

أحمد الخطيب شاب سوري في العشرينيات من عمره. ابن بلدة كناكر في ريف دمشق، لم يكن مقيماً في الداخل السوري، بل كان يتنقل بين قطر حيث كان يقيم بصورة دائمة ثم انتقل بعدها إلى دبي. وتُشير مصادر سورية معارضة، إلى أن الخطيب نشط على خط جمع المساعدات وإرسالها إلى الداخل السوري. وتكشف لـ «الأخبار» إلى أنه كان يطلب من ابن عمّه فواز الخطيب، الملياردير ورجل الأعمال المعروف في دبي، إرسال حوالات

ممثل «النصرة» اللبناني

كان القيادي في جبهة النصرة «أبو عزام الكويتي»، هو من يتولى المفاوضات في ملف راهبات معلولاً. وبعد مقتله في معارك يبرود، نقلت المهمة اليوم إلى القيادي في «النصرة» المدعو «أبو صهيبي»، ثم نقل الملف من جديد إلى ابن مجدل عنجر المدعو عمر صالح الملقّب بـ «أبو الفاروق». وصالح يشغل مركز المسؤول الأمني في «جبهة النصرة»، وهو كان برفقة إبراهيم أبو معيلق الذي قتلته استخبارات الجيش في البقاع بداية العام الجاري للاشتباه في ارتباطه بـ «كتائب عبد الله عزام». فيما تمكن صالح من الفرار حينها.

مطلوبين فوراً

اعتدوا على الجيش والسيادة الوطنية»، مشدداً على أن الأجهزة الأمنية الرسمية لا تقبل «أقل من التعاون وتسليم المطلوبين». وفد الفصائل الذي زار العميد شحرور في مكتبه في صيدا، خرج مع كثير من الوجوه. الجيش رمى في أيديهم كرات نار لا يستطيعون رميها، لأنها ستحرق كيفما كان. والأسئلة التي تواجه قيادة الفصائل تتعلق أولاً بقدرتها على توقيف المطلوبين ونقلهم إلى الخارج، وهل تحتل ردود الفعل المتوقعة ضدها، ليس

حرسهم «على أمن المخيمات ودعمهم لوحدة لبنان وأمنه، وكلفوا اللجنة الأمنية العليا بالتحقيق في ما تردد عن دخول مطلوبين إلى المخيم وتمسكوا بالتنسيق مع الدولة اللبنانية». على أن أجواء المخيم ليست جيدة. وهناك قلق من انفجار كبير. والناس يتذكرون ما جرى في مخيم نهر البارد شمالاً. والمشكلة تتفاقم مع إصرار القوى الأمنية على وجود المولوي والأسير في المخيم مقابل نفي قيادات الفصائل ذلك. وخرجت أصوات تنتقد أداء الدولة التي «ترمي عجزها علينا وحولتنا إلى مضافة للإرهابيين»، متسائلين «كيف استطاع المولوي وقبلة الأسير وشاكر الدخول إلى المخيم المحاصر بحواجز الجيش التي توقفتنا ساعات يومياً للتدقيق في هوياتنا وتفتيش سياراتنا، في وقت لم يتعرّف عناصره على المولوي بحجة أنه حلق لحبته؟».

المخيم مليء بمطلوبين أكثر خطورة من الأسير والمولوي من قيادات «القاعدة» و«جبهة النصرة» و«داعش». وتشير المعلومات الأمنية إلى أن شادي المولوي يقيم حالياً في حي حطين لدى نعيم النعيم، أبرز مساعدي الموقوف نعيم عباس في كتائب عبدالله عزام وأحد وجوه التيارات المتشددة الدائرة في فلك القاعدة في المخيم. بانتقاله من ضيافة الإسلامي هيثم الشعبي إلى النعيم، لم يشعر أهل المخيم به. من جانبه رأى إمام مسجد القدس الشيخ ماهر حمود أن المولوي «لن يستطيع التحرك كما كان يفعل في محيطه الطرابلسي، لأنه سيكون تحت الأنظار السياسية والأمنية، فضلاً عن أن عين الحلوة ليس بيئة حاضنة لفكره المتشدد». ولفت حمود إلى أن التجارب الفاشلة للإرهابيين في عبرا وعرسال وطرابلس «تشكل درساً لمن يريد القيام بمغامرة جديدة، خصوصاً بعد تقلص المتعاطفين مع الجماعات المتطرفة بسبب سلوكها المتوحش».

المولوي انتقل من ضيافة الشعبي إلى ضيافة نعيم النعيم في حي حطين

من الجماعات المتشددة التي تحتضنهم في المخيم فحسب، بل أيضاً من «إخوانهم» في لبنان وخارجه؟ تعتقد الأجهزة بأن القوى الفلسطينية يمكنها حسم أمر المطلوبين الجدد كما فعلت مع مجموعة الضنية برئاسة أحمد سليم ميقاتي عام 2002 عندما فرضت فتح وعصبة الأنصار على أفرادها إما الرضوخ لسيطرتهم أو المغادرة، وكما سلمت بديع حمادة «أبو عبيدة» في العام نفسه.

بعد الزيارة عقدت القيادة السياسية الفلسطينية اجتماعاً برئاسة أمين سر حركة فتح فتحي أبو العردات وممثل حركة حماس علي بركة وقائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني صبحي أبو عرب وأمير الحركة الإسلامية المجاهدة جمال خطاب والناطق الإعلامي في عصبة الأنصار أبو شريف عقل. في بيانهم، أكدوا

س أقوى من الدولة

للانخفاض من سلطة الدولة التي يختارها الحزب ليتغذى بها حين يعجز عن تحقيق هدف، ويتخطاها وينفرد حين يتمكن، فيطلق من يسميهم تكفيريين وإرهابيين ويقايع عليهم، ورغم أنه شريك في الحكومة، يتجاوز خلية الأزمة المعنية في صد عنصره المعتقل ويمنع الدولة من أي مقايضة ممكنة». وقالت الأمانة إن «جريمة خطف العسكريين هي نتيجة مباشرة لقتال حزب الله في سوريا، فهو مسؤول عن هذه الأزمة ومسؤول عن فرز الأسرى بين أبناء دولة لا يستحقون الحرية وحزبيين يستحقون الحماية».

14 آذار: الصفقة وجه من وجوه الانتقاص من سلطة الدولة

على «اعتماد السرية في المفاوضات الجارية لهذه الغاية». في المقابل، هاجمت الأمانة العامة لـ 14 آذار صفقة التبادل، مشيرة إلى أن «الصفقة تبين وجهاً إضافياً

